كنا قد حللنا في العدد الماضي الطبيعة الدولية للنظام الرأسمالي وعلاقته الاستغلالية ، واوضحنا المبررات التي ادت الى تربع الولايات المتحدة الامريكية على قمة هرم الرأسمالية العالمية . وفي هذا العدد سنحاول تحليل السبل والوسائل التي تعتمدها الرأسمالية الامريكية للاستمرار في قيادة العالم الرأسمالي والسيطرة عليه .

دولية النظام الرأسمالي والعلاقات الاستغلالية

■ عارضت الاوليغاركية الامريكية التوسع في الانفاقات المدنية للحفاظ على التركيب الطبقي للمجتمع الامريكي ■ استراتيجية الدعاية جعل المستهلك يقتنع بأنه يريد ما تنتجه له المصانع بغض النظر عن مستوى احتياجاته

لقد كان توصل الولايات المتحدة الامريكية الى التربع على قمة الهرم الرأسمالي العالمي كنتاج للرأسمالية العالمية التقليدية التي قادتها دول اوروبا الغربية لمدة طويلة من الزمن .

واذا كانت مميزات المجتمع الامريكي العسكرية ـ الصناعية سببا في وصول امريكا الى هذا المركز ، فمن المنطقي ان تكون المحافظة على هذه المميزات ، وتطويرها بالاتجاه المناسب ، من العوامل الرئيسية في استمرار قيادة امريكا لما تسميه ، العالم الحر » .

واذا كان معدل انتاج المجتمع الامريكي ونموه السبب الاول في سيطرته على الهرم الرأسمالي العالمي ، فسوف تجد امريكا نفسها مضطرة الى دفعه الى الامام وزيادة معدلاته ، ان هي ارادت توفير متطلبات القيادة العالمية للمجتمع الرأسمالي مع ما تحتاجه من موارد وامكانات .

وبلغة اهل الاقتصاد ، على امريكا ان تؤمن اي وسيلة ممكنة لامتصاص فائض انتاجها ، لتستمر في نموها وازدهارها . وفي اللحظة التي لا تستطيع امريكا ان تجد لنفسها مخرجا سواء في التصدير او الاستهلاك ، سوف يشهد المجتمع بداية الانتقال نحو مرحلة كساد وجمود لم تعرفها امريكا من قبل ، ولم يشهد العالم مثيلها .

ومن هذه الحقيقة تنبع سياسة الاوليغاركية الامريكية في حكمها الداخلي، وعلاقاتها الخارجية ، فيقينا منها ان اي خلل في الجهاز يؤدي الى انهيار امبراطوريتها الى الابد ، والى احداث تغيير اساسي في ملكية وسائل الانتاج وعلاقاته .

■ عجز النظام الامريكي عن امتصاص فائض انتاجه

يعتبر النظام الرأسمالي الاحتكاري مناقضا لنفسه ، فهو ينتج فائضا يعجز عن امتصاصه عن طريق الاستهلاك والتصدير ، واذا كانت نهاية النظام العجز في هذه الناحية ، فمن الطبيعي ان يغرق في حالة ركود اقتصادي طويلة الامد .

ان الاوليغاركية الامريكية تعلم ان الطريق الوحيد لاستمرار نمو الاقتصاد الامريكي هو باثارة عوامل الطلب لاستهلاك فائض الانتاج وخلق انتاج جديد . لذلك، فهي تسعى دوما الى خلق مثيرات للطلب، سواء في الداخل او في الخارج ، لتأخير موعد انهيار نظامها الى امد غير معروف .

فما هي الوسائل التي اعتمدتها الرأسمالية الامريكية لتامين الاقنية الملائمة لتصريف فائض الانتاج الامريكي وتامين، بالتالي ، استمراريته بما فيه من علاقات انتاجية واجتماعية ، والمحافظة على طابعه الطبقي ؟

١ ـ التسويق :

لا يمكن ان يلعب تركيب الاسعار في الاقتصاد الاحتكاري دوره الطبيعي في اثارة عوامل الطلب .فالاقتصاد الاحتكاري يقوم على وجود بعض الوحدات الانتاجية الكبيرة ، والتي تقرر مستوى الاسعار بالتباحث والاقرار فيما بينها ، دون تركه الى عوامل السوق وتاثيرات العرض والطلب .

لقد برز التسويق وطرق تحسينه في الاقتصاد الرأسمالي الامريكي ، وحتى قبل وصوله الى المرحلة الاحتكارية ، كاحد اهم العناصر التي تؤخر انفجار الاقتصاد الامريكي . والعوامل هذه ، دفعت بالاقتصاد الامريكي الى النمو عن طريق استثارة الطلب وزيادة الانتاج وامتصاص الفائض . واهم هذه العوامل هي :

١ ـ الدعاية التجارية .
٢ ـ تنويع الانتاج .
٣ ـ تنويع الغلاف والمظهر .
٤ ـ تسهيلات الدفع .

وتبقى الدعاية التجارية ، بين العوامل الاربعة ، المجال الاساسي الذي ترتكز عليه الرأسمالية الاحتكارية في امتصاص جزء من فائض الانتاج ، والتي حسب المفهوم الحديث لها ، تشمل العوامل الباقية .

الانفاق الامريكي على الدعاية التجارية
(ملايين الدولارات)

السنة	المبلغ
١٨٦٧	٥٠
١٨٩٠	٣٦٠
١٩٢٩	٣٤٢٦
١٩٥٧	١٠٦٠٠
١٩٦٢	١٢٠٠٠
١٩٦٨	٢٠٠٠٠

تُرينا الاحصائية اعلاه التطور الهائل الذي حصل في ميزانيات الدعاية التي يصرفها التجار الامريكيون من فائض انتاجهم . ولكن هذا الجزء يعوض عن طريق اثارة الطلب مجددا وجعل المستهلك يتحمل تكاليفها الى حد كبير .

والحقيقة ان التطور لم يصب فقط المبالغ المصروفة للدعاية ، بل تعداها الى التأثير المعنوي على المستهلك . لقد اصبحت الاستراتيجية [illegible] داخليا بانه يريد [illegible] ما انتجنا [illegible] الدعائي للاعلام [illegible] اليه من زيادة في [illegible] الطلب . [illegible] النظر عن مستوى [illegible]

ب ـ الانفاق العام

يلعب الانفاق الحكومي [illegible] من حيث الاهمية في [illegible] العجلة الاقتصادية [illegible] الشعالي مكانة [illegible] الانفاق هذه ، والتي [illegible] للرأسمالية ، تصبح [illegible] مرور الزمن ، هامة [illegible] ومؤدية الى لا [illegible]

بالطبع ، لا يعتبر [illegible] امرا خاصا بالنظام الرأسمالي [illegible] بل هو ظاهرة عامة في [illegible] الاقتصادية المتطورة [illegible] والرأسمالي . الا ان [illegible] الانفاق ونوعيته ، [illegible] من مضاعفات واهداف [illegible] المجتمع وعلاقات .

نوعية المصروف	[illegible]
(نسبة مئوية من الناتج [illegible])	
مصاريف غير حربية	[illegible]
مصاريف انتقالية	[illegible]
مصاريف حربية	[illegible]
المجموع	[illegible]

ترينا الاحصائية اعلاه [illegible] التي حققتها المصاريف [illegible]

من اقل من ١٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومي . والواقع ان هذا الانفاق هو الحلقة الاساسية التي اعطت صبغتها للاقتصاد الامريكي ، وحددت معالم تطوره التاريخي منذ الحرب العالمية الثانية .

فالقطاع العاملي في الصناعات العسكرية يقدر بحوالي سبعة ملايين عامل ، او ٩٪ من القوة العاملة الامريكية . واي تخفيض للانفاق الحكومي العسكري الى مستوى ما قبل الحرب العالمية الثانية يعرض امريكا الى ركود اقتصادي يشبه ما تعرضت له في الثلاثينات من هذا القرن ، ولكن بشكل اعم واعمق .

برزت الحاجة الى دور الانفاق العام في سنة ١٩٣٠ ، اي عندما كان العالم يعاني ازمة الركود الدولية التي كان حيها امريكا .

نوعية المصروف	سنة ١٩٢٩	سنة ١٩٣٩
(نسبة مئوية من الناتج القومي)		
مصاريف غير حربية	٧.٥٪	١٣.٣٪
مصاريف انتقالية	١.٦٪	٤.٦٪
مصاريف حربية	٠.٧٪	١.٤٪
المجموع	٩.٨٪	١٩.٣٪

نرى في الاحصائية اعلاه كيفية تطور الانفاق العام في المجالات غير الدفاعية / الحربية ، اي المدنية كشراء السلع والحاجيات لاغراض مدنية ، نفقات التعليم والتطبيب والاسكان ، الخ ...

الا ان تركيب النفقات العامة بالمقارنة بين الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩ و ١٩٢٩ ـ ١٩٥٢ يرينا التحول الاساسي في وجهة تطوره ونوعيته ، اذ برزت المصاريف الدفاعية في الفترة الممتدة بعد عام ١٩٣٦ على حساب المصاريف غير الدفاعية ، وبالتالي تغير اتجاه المصاريف الحربية في امتصاص فائض الانتاج حيث فاقت المصاريف غير الدفاعية في ذلك .

فالسؤال البديهي اذن : لماذا فشل الانفاق المدني بعد عام ١٩٣٦ في المساهمة الفعالة في الاقتصاد الامريكي حيث نجح من قبل ؟ وبالتالي ما هو سر نجاح الانفاق العسكري على حساب الانفاق المدني في فترة ما بعد ١٩٣٦ ؟ وبكلام اخر : لماذا فشلت الخطة الجديدة New Deal في اعقاب الثلاثينات ، واستمر الركود في الاقتصاد الامريكي حتى عام ١٩٤٠ ، بينما نجحت الحرب العالمية الثانية في مجال تحريك الاقتصاد الامريكي عن طريق زيادة الانتاج وخفض نسبة العاطلين عن العمل ؟

الجواب يكمن في تطور الانفاق الحكومي المدني الذي بلغ ذروته عام ١٩٣٩ ، ضمن تركيب القوى في الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الامريكي ، والذي عارضت اي توسيع فيه بعد هذا التاريخ كل العوامل الناتجة عن طبيعة الاقتصاد الامريكي بالذات .

لقد عارضت الاوليغاركية الامريكية اي توسع في الانفاقات المدنية الملحة لرغبتها في الحفاظ على التركيب الطبقي الذي هو لصالحها ، وبالتالي منع النظام الامريكي من خلق اي عنصر يمكن ان يهدد مركزها في المستقبل ، او حتى يخرج عن سيطرتها وحكمها .

وهي تريد ، بالكلمة التي تستعملها ، المشاريع التي تتكامل مع [illegible] العسكرية وتصب في سبيل المصلحة العسكرية كما هو الحال . وبالتالي فان التعليم في امريكا [illegible] الاوليغاركية لتطوير المجتمع الامريكي .

يعتبر النظام التعليمي الحاضر [illegible] الاوليغاركية الامريكية [illegible]

١ ـ يقسم النظام التعليمي في الولايات المتحدة الى قسمين رئيسيين : الاول يضم الطبقة الرأسمالية ، والثاني يضم الشعب . الاول له ثروته [illegible] ومستواه الرفيع ، والثاني [illegible] الاسس [illegible] بشكل المجتمعات التي تقسم الطبقة الرأسمالية ، واي محاولة [illegible] المجتمعات لتعرض [illegible] الرأسمالية الممكنة .

وقد يكون حرص الرأسمالية الامريكية على [illegible] اي برنامج موسع للمساعدات في التعليم العالي والثانوي .

٢ ـ يطرح النظام التعليمي [illegible] الشعب [illegible] المجتمعات تحت الحكم الرأسمالي .

وهي بالتالي لا تسمح الا للنوع [illegible] التي [illegible] السلم الاقتصادي والاجتماعي .

الا ان الوضع الحالي هذا لا يسمح الرأسمالية الامريكية من سيطرة [illegible] [illegible]

[illegible] الكبيرة [illegible] الرأسمالية [illegible] استمرارها .

[illegible] استمرار [illegible] الكلي [illegible] التركيب الطبقي [illegible] . [illegible] ١٩٣٦ . [illegible] الرأسمالية [illegible] الضخمة [illegible] ومركزها [illegible] .

لقد كان من [illegible] الرأسمالية الامريكية [illegible] الانفاق العام [illegible] ١٩٤٠ [illegible] الثلاثينات . الا ان اندلاع الحرب العالمية عام ١٩٣٩ [illegible] الاقتصاد الامريكي من الركود ، [illegible] النمو [illegible] ومن هنا [illegible] العسكرية [illegible] الانتاج [illegible] استمرار النمو [illegible] الرأسمالية في مراكزها المسيطرة .

ج ـ العسكرية والامبريالية

لقد رأينا في [illegible] في العدد الماضي من « الحرار » [illegible] الاقتصاد الرأسمالي الامريكي الى القوى المسلحة ، واشرنا الى اهمية هذه القوى في [illegible] المركز الاول لامريكا في النظام الرأسمالي .

دولية النظام الراسمالي والعلاقات الاستغلالية

وهنا ايضا ان الراسمالية الامبركية تعتمد على القوى المسلحة لسببين اساسيين :

١ ـ القضاء على اله الشيوعي ـ الاشتراكي حيثما وجد .

٢ ـ الحفاظ على مركزها في قمة الهرم الراسمالي العالمي .

ويعتبر التحالف الصناعي العسكري من اهم الوسائل التي ساعدت الاقتصاد الاميركي على الاستمرار في النمو ، عن طريق استثارة عناصر الطلب الداخلي على جميع وسائل الانتاج ، وعن طريق المساعدات الخارجية ذات الهدف الاستعماري في النهاية .

تعتمد اميركا في الحقيقة على اختراق اقتصاديات البلدان الاخرى والدخول الى صلب عمليتها . وهي تقدم المعونات الاقتصادية التي هي في الواقع عطاءات للاوليغاركية الراسمالية في تلك البلاد وهذا ما يضمن ولاء البلاد الاخرى واخلاصها لاميركا .

ومن ناحية ثانية ، تقدم الولايات المتحدة المعونات العسكرية التي تكون اما عن طريق انزال فعلي مثلما حدث في كوريا وفيتنام ، او عن طريق تقديم السلاح والتدريب فقط .

والواقع ان هذه المعونات على نوعيها ، الراسمالي والعسكري ، والناتجة عن التحالف الصناعي العسكري بعد ان كانت سبب نشوئه ، ليست فقط لدرء الخطر الشيوعي بقدر ما هي لكسب ود الدول . وبالتالي الاحتفاظ بطابع الصداقة في الظاهر ، والعلاقات الراسمالية الاستغلالية في الباطن ، ومن ثم ابقاء هذه الدول ضمن الامبراطورية الاميركية ان هم فيها ، وادخالهم اليها ان هم خارجها .

لاحظنا في السابق صراع الراسمالية الاحتكارية ضد اي مشروع يحد من قوتها او ميزاتها الطبقية ، الا ان تقوية البناء العسكري الاميركي لا يخلق اي مجال للاحتكاك في المصالح بين الجيش وبين القطاع الخاص . بل على العكس يشكل القطاع العسكري الفضل « زبون » للقطاع الصناعي والغناء على الاطلاق . فارباح الصناعة العسكرية هائلة ومتفوقة على اي صناعة اخرى ، وهذا ما يفسر اتجاه جميع الشركات المساهمة الى الاشتراك في هذه الصناعة ، خاصة وان الراسمالية المالكة للنوعين واقتسموا مراكزها ؟

في الوقت الذي يكون فيه الانفاق العسكري الدائم اهميته لصالح الاوليغاركية المالية هو الصحيح في الاعانات العسكرية هنا وعدم احترام السلطة واصبح الرفض شرارا يجب معالجتها ، والنظام ... شرع وحده .

يبدو ان النظام الاميركي وجد في الانفاق العسكري الجواب الافضل على السؤال الذي يهدد مصيره على الدوام : ما هي السبل امتصاص فائض الانتاج لمنع النظام من الوقوع في دوامة الركود والجمود الاقتصادي ؟

الا ان تطور طبيعة الاسلحة الحديثة طغت من فعالية الانفاق العسكري كاداة للسيطرة الاقتصادية . فمن ناحية اولى ، انخفضت قدرة الانفاق العسكري على استثارة عوامل الطلب ، وبالتالي على تحريك الاقتصاد . فصناعة الحرب تتجه نحو العلم والتقنية على حساب الاعداد الهائلة من الرجال وكميات الاسلحة الضخمة . فالصواريخ الموجهة اخذت تحل مكان الدبابات والطائرات . والجيوش الضخمة اخذت تعطي مكانتها لفرق اختصاصية صغيرة ، ذات فعالية اكثر بكثير من الاعداد البشرية في اسلحتها التقليدية .

> **وجد النظام الأميركي في الإنفاق العسكري الجواب الأفضل على السؤال الذي يهدد مصيره**

نتيجة لهذا التحول ،شهدت الصناعات تحولا بدورها في نوعية الطلب وتركيبه ، واصبح الاتجاه نحو توظيف عدد اقل في صناعة الحرب للامرة ترافق التخصص في اله الحرب ذاتها . وهكذا تصبح الانفاقات العسكرية الضخمة ذات تاثير منخفض على الطلب رغم ارتفاع ارباح صناعة الحرب الى ارقام قياسية .

بالاضافة الى العوائق الاقتصادية للانفاق العسكري من حيث النتائج ،هناك في الناحية الثانية عوائق اخرى تتعلق بالوضع العسكري الحالي ولاعقلانيته . فتكديس الاسلحة الحديثة لم يعد له معنى في عالم اصبحت الحرب فيه فناء للبشرية حيث تؤدي الاسلحة الحديثة الى نهاية العالم قبل شهود نهاية الحرب ذاتها .

هل تعني هذه الحقائق ان معركة الاوليغاركية الاميركية قد قدرت على الهاوية ، وبالتالي هي مصلحة الخضة هذه لقادر وسلاح ؟

لا تزال الراسمالية الاميركية قد مصدر مصرفيتها من اميركا الى كل اسيا واوروبا واميركا اللاتينية . وهذا اكبر من دليل على دوام الراسمالية الاميركية في الاستمرار بالتدخل في كل دول العالم ومن ثم التشديد على الانفاق العسكري على الاسلحة التقليدية رغم عدم انخفاض الانفاق الهائل على الاسلحة النووية ايضا .

■ لعبة اميركا المميتة

ان الراسمالية الاميركية تعلم انه في اللحظة التي ينخفض فيها انفاقها العسكري ، فهي لن تخسر مكانتها في الخارج ، بل ستتعرض الى ازمة داخلية تسير بها الى هاوية الركود ، وبالتالي تخسر مركزها الاول ومكاسب نضالها الشاق الذي ما كان الا على حساب الحريات والديمقراطية ، بواسطة علاقات استغلالية واحتكارية ، خلقت تحالفا عسكريا صناعيا ، ودوامة تتصاعد باستمرار ، فاذا لم يكن هناك ما يدفعها الى الاعلى ، تدور نحو الاسفل وتهبط بسرعة تزيد سرعة ارتفاعها ، والى منحدر لم يشهده العالم من قبل .

■ الاستغلال الاقتصادي

يتعدى تاثير النكسة الراسمالية الاميركية ـ في حال وقوعها ـ الوضع الداخلي لها ، بل يتعداه الى العالم الراسمالي باسره ، والى كل عضو في صرحه ، وكل حسب قربه او بعده من القمة . فكلما قربنا من القمة كلما ازدادت العلاقات التجارية والاقتصادية معها ، وبمقدار هذه العلاقات تكون الضربة التي يسببها انهيار الراسمالية الاميركية .

فهل يكمن الحل بمزيد من الارتباط الراسمالي لصالح مزيد من الاستغلالية الاميركية ؟ ام بالابتعاد عن الراسمالية الاميركية والعالمية ، وحل النفس من حبائلها ؟

من تاثير النكسة الراسمالية لاي بلد قريب من قمة الهرم على الدول التي هي اقل منه فيه ، نشأت الحاجة الى الاستقلال الاقتصادي لدول العالم الثالث وعدم ارتباطها الا ضمن علاقات متكافئة ومتساوية تجعل من العلاقات الاقتصادية مادة ضرورية للتنمية والمساواة ، لا للاحتكار والاستغلال .

واذا كان التخلص من التبعية الاقتصادية هم العالم الثالث بشكل عام، والبلاد العربية بشكل خاص ، فقد اصبح